

قضية



«الخارجية» تتجاهل 3 خيارات للتعويض عن التسرب النفطي (ارشيف)

لبنان يسابق كوبا في العدّاد الأممي قرار سادس يطالب إسرائيل بالتعويض

بصمت مطبق، قابلت الخارجية اللبنانية القرار السادس للجمعية العامة للأمم المتحدة، غير الملزم، بمطالبة إسرائيل بتعويض لبنان عن التسرب النفطي من معمل الجبّة جراء حرب تموز. فيما تغض الطرف عن درس خيارات أخرى لإلزام إسرائيل والهيئات الدولية بالتعويض

بسام القنطار

للمرة السادسة على التوالي، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدين إسرائيل ويطلبها بتعويض فوري وكاف بشأن «البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية». يندرج التصويت الذي حاز 158 صوتاً مع، 7 أصوات ضد، و3 أصوات امتناع، ضمن البند المتعلق بـ«التنمية المستدامة»، المدرج على جدول أعمال الدورة الـ 66 للجمعية العامة. وهو نسخة منقحة عن خمسة قرارات للجمعية العامة (61/62، 194/188، 63/211، 64/195، 65/147) صدرت في السنوات السابقة عقب قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي المتعمد لصهاريج النفط المجاورة لمحطة توليد الكهرباء في الجبّة في اليوم الثالث لعدوان تموز 2006، ما أدى إلى تسرب 15 ألف متر مكعب من الفيول إلى البحر، أصابت ما يقارب 150 كيلومتراً من شواطئ لبنان، وصولاً إلى الشواطئ السورية.

ورغم أن القرار أبصر النور في 17 تشرين الثاني الماضي، لم تكلف وزارة الخارجية نفسها عناء إبلاغ الرأي العام عن هذا «الإنجاز» الدبلوماسي لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وخصوصاً أن عام 2011 امتاز بأنه عام الدبلوماسية اللبنانية في نيويورك، إذ ترأس لبنان جلسات مجلس الأمن الدولي بمشاركة متقطعة لرئيسي الجمهورية والحكومة وحضور وزير الخارجية والمغتربين والبيئة. لكن البريق الأممي كان خافتاً جداً في ما يتعلق بملفات النزاع بين إسرائيل ولبنان، والتي يصنّف قرار التعويض عن البقعة النفطية بأنه أبرزها. يمكن القول إن الدبلوماسية اللبنانية، في ما يتعلق بهذا القرار، تشبه حال الدبلوماسية الكويتية في ما يتعلق بقرار إدانة الحصار الأميركي المفروض عليها، إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشبه إجماع، وللأسف العشريين على التوالي، قراراً بغالبية 186 صوتاً

يدين هذا الحصار، لكن مفاعيله لا تزال مجمدة منذ عقدين من الزمن! المفارقة أن الولايات المتحدة الأميركية التي قدمت مساعدة بقيمة 5 ملايين دولار لتنظيف الشاطئ اللبناني، صوتت للجنة السادسة أيضاً ضد هذا القرار، وانضمت إليها في المعارضة حليفها إسرائيل وكل من كندا وأستراليا وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو. وإذا كان مفهوماً أن تلتحق الدول الجزرية الصغيرة بشكل كامل بالقرار الأميركي، فإن التصويت الكندي ضد لبنان مستجد وذلك نتيجة ضغط لجنة الصداقة الإسرائيلية الكندية. وفي قراءة للقرارات التنفيذية التي تضمنها القرار الجديد، كرّرت الجمعية العامة الإعراب عن عميق قلقها إزاء الآثار السلبية الناجمة عن قيام القوات الإسرائيلية بتدمير صهاريج النفط في معمل الجبّة، وأعدت التأكيد على طلبها إلى الحكومة الإسرائيلية أن تتحمّل المسؤولية عن تقديم تعويض فوري وكاف والتعويض لحكومة وشعب كل من لبنان والجمهورية العربية السورية

إضاعة وقت!



ذكر القنصل اللبناني توفيق جابر (الصورة)، خلال جلسة الجمعية العامة أن إسرائيل انتهكت 89 قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وأكثر من 100 قرار صادر عن الجمعية العامة، منتقداً عدم تطبيق عقوبات ضدها. بدوره، أعرب القنصل الإسرائيلي شولي دافيدوفتش عن أسف بلاده للقرار «الذي يحرك بدوافع سياسية». وأضاف «إن الأمم المتحدة تضيع وقتها في النظر في هذه السخرية». ولم ينس التذكير بتقرير برامج الأمم المتحدة للبيئة عقب حرب تموز، الذي قلل من أهمية الأثر البيئي للحرب، علماً بأن مساعدة يونانية بقيمة 1,6 مليار دولار لا تزال مجمدة نتيجة رفض لبنان لهذا التقرير المنحاز.

متفرقات

بلدية البداوي تنتخب رئيساً جديداً الأربعاء

حدد محافظ الشمال، ناصيف قالوش، غداً الأربعاء، موعداً لانتخاب رئيس جديد لبلدية البداوي (عبد الكافي الصمد) خلفاً للرئيس ماجد غمراوي، الذي استقال من منصبه منتصف الشهر الماضي، بعد خلافات داخل المجلس البلدي.

وأكد غمراوي لـ«الأخبار» أنه سيحضر جلسة الانتخاب، لكنه لن يترشح مجدداً، كما لم يحسم خياره لجهة من سينتخب خلفاً له. وفور تلقي الأعضاء دعوة رسمية للجلسة، تسارعت وتيرة المشاورات بهدف التوافق على واحد منهم للمنصب، فبعد 13 عضواً منهم اجتماعاً في مقر البلدية أعلن فيه حسن غمراوي ترشحه للمنصب. ويعقد هؤلاء، بحسب عضو البلدية أنور قبيطري، اجتماعاً آخر اليوم قبل ساعات من موعد الجلسة.

أما الدافع إلى الاجتماعات فهو ترشح عبد الحق عتال للرئاسة، بعدما ترشح في وجه غمراوي عام 2010، وخسر يومها بصوت واحد. محاولة عتال تكرار التجربة لم تحسم بعد، إذ قال لـ«الأخبار» إن ترشحه «جاء بعد دعوة أعضاء وفاعليات لي بالترشح»، لكنه أوضح أنه «سأحسم خيار في الساعات القليلة المقبلة».

في مقابل ذلك، أشار حسن غمراوي إلى أن «فوزي بالمنصب مؤكد بنسبة 90%»، كاشفاً أن 12 عضواً من أصل 18 أعلنوا تأييدهم له، وإذا لم يترشح أحد فإن احتمال فوزي بالتزكية وارد جداً.

العيد الـ 75 لـ ABC

تطفئ محلات الـ ABC هذا العام 75 شمعة. من فرع واحد في بيروت أصبح الـ ABC يمتلك اليوم 7 فروع في لبنان، تتوزع بين باب ادريس (1936)، الحمرا (1948)، طرابلس (1959)، زحلة (1973)، الكسليك (1978)، ضبية (1979)، الأشرفية (2003)، وفرع جديد في الأردن. يمتد الـ ABC الأشرفية على مساحة 120 ألف متر مربع، وهو المركز التجاري الأول في لبنان الذي صُمم بحسب المعايير العالمية للمراكز التجارية. ويضم المركز أكثر من 200 متجر لماركات عالمية، 8 صالات سينما، ونحو 20 مقهى ومطعماً، إضافة إلى 850 متراً مربعاً مخصصة لتسليّة الأطفال، يزورها أكثر من 120 ألف طفل في العام الواحد. وبإمكان زبائن الـ ABC الاستفادة من بطاقات الهدايا ومكتب خدمة الزبائن، وكذلك من لوائح هدايا الزواج والولادة. في عام 2005، افتتح «ABC Beute» في باب ادريس. بين 2008 و2009 تمت إضافة 32.500 متر مربع إلى مساحة المتجر في ضبية، الذي شهد في عام 2010 انضمام أكبر قسم للتجميل في لبنان إليه، ويجري توسيعه ليشمل مطاعم وصالات سينما لمتعة الزبائن.

في عام 2009، تم استحداث «Kidsville» أكبر مكان للعب الأولاد على مساحة 8 آلاف متر مربع. وحصل الـ ABC في العام نفسه على شهادة المنظمة الدولية للمعايير «أيزو»، وابتكر برنامج «بطاقة التميز».

أخيراً، أطلق ABC حملة إعلانية، بإمكان الزبائن من خلالها أن يفوزوا بواحد من 75 تصميماً معروضة في المركز التجاري في الأشرفية، كما في ضبية، كما يتم توزيع كتيّب بهذه التصاميم داخل المركزين. بعد 75 سنة، أصبح الـ ABC عند اللبنانيين رمزاً للأمل والثقة بالمستقبل والانفتاح على العالم.

تدعوكم الاسكوا في إطار الأنشطة الثقافية التي تنظمها لإحياء

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
29 تشرين الثاني 2011



أمسية شعرية للشاعر
تميم البرغوثي

الثلاثاء 29 تشرين الثاني 2011، الساعة السادسة مساءً
قصر اليونسكو الثقافي



الإسكوا

الدعوة مفتوحة للجميع

المتضررين بالتسرب النفطي، عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى حالتها السابقة، وخاصة في ضوء الاستنتاج الوارد في تقرير بان كي مون بأن القلق لا يزال شديداً إزاء عدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة بشأن تكاليف الإصلاح. كما طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة بحث خيار تأمين التعويضات من جانب الحكومة الإسرائيلية والوقوف على مدى قيمة تجربة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لجهة تعريف الضرر البيئي في حالة مثل حالة البقعة النفطية هذه، في قياس حجم الضرر الحاصل واحتسابه وفي تحديد مقدار التعويض الواجب دفعه. ومن المعلوم أن الحكومة الإسرائيلية ترفض تحميلها أي مسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف للحكومة اللبنانية. وقد وجه فرع «حالات ما بعد انتهاء النزاع وإدارة الكوارث» التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رسالة مكررة حول هذا الموضوع، من دون الحصول على إجابة.

يستنتج من التجاهل الإسرائيلي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تمتلك وفق قواعد القانون الدولي صلاحية إلزام إسرائيل بدفع التعويضات، ولا صلاحية إنشاء لجنة تعويضات شبيهة بتلك التي أنشئت عقب حرب الخليج، إلا أنها يمكن أن توصي مجلس الأمن بإنشاء هذه اللجنة، وهذا ما لم يتضمنه القرار الجديد، رغم أن دراسة قانونية أوصت وزارة الخارجية اللبنانية بالسعي إلى تضمين القرار الجديد هذا الأمر. لكن على ما يبدو أن وزراء الخارجية المتعاقبين والمحسوبين على طرف سياسي يفترض أنه يعتبر ملف مقاضاة إسرائيل أولوية وطنية، قد تجاهلوا ثلاثة خيارات متعلقة بإلزام إسرائيل والمجتمع الدولي بدفع التعويضات وهي: طلب المساعدة من لجنة التراث العالمي وغيرها من الهيئات المعتمدة ضمن اتفاقية حماية التراث العالمي والوطني، الطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ترفع طلباً للحصول على رأي استشاري غير ملزم من محكمة العدل الدولية، ودرس خيار تحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الخيارات غير مرتبطة، ولا تحتاج إلى موارد مالية كبيرة. كما أن بإمكان لبنان أن يرفع دعوى قضائية أمام إحدى المحاكم الوطنية التي تنظر في قضايا جرائم الحرب غير المرتكبة على أرضها، على أن يجري درس هذا الخيار كخطة أخيرة، وأن يتم التوسع في الدعوى لتشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا سيما المجازر المرتكبة في عدواني 1996 و2006.